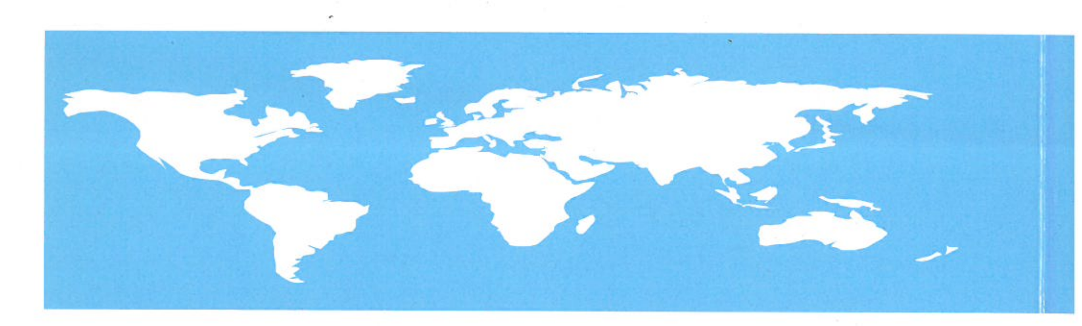




الخروج من العراق
استراتيجيات متنافسة

توماس ماتير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 61

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

دراسات عالمية

الخروج من العراق

استراتيجيات متنافسة

توماس ماتير

العدد 61

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Exiting Iraq: Competing Strategies" by Thomas R. Mattair and published by *Middle East Policy* vol. 13, no. 1 (Spring 2006). ECCSR is indebted to the author and to the publisher for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

الطبعة الأولى 2007

ISSN 1682-1211

ISBN 9948-00-868-5

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات

الخروج من العراق

استراتيجيات متنافسة*

أصبح العثور على مخرج للقوات الأمريكية من العراق مشروعاً لا يحتمل التأجيل. فبعض الخطط يطالب بانسحاب فوري، وبعضها الآخر يدعو إلى انسحاب مبرمج وفق جداول زمنية متباينة، وغيرها يدعو إلى انسحاب من دون تحديد برنامج زمني ثابت.

الخير في الكثرة

أوصى توماس فريدمان في حزيران/ يونيو 2005 بمضاعفة عدد القوات الأمريكية، وبقتال المتمردين السُّنة «حتى الموت»؛ وبذلك يمكن التوصل إلى توحيد للقادة السياسيين، بحسب قوله.[1] كما أوصى بهذه الزيادة أيضاً كينيث بولاك، الذي جادل بأن العمليات الأمريكية ضد المتمردين أثارت عداوة السنة في غرب العراق، وأنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تحويل جهودها بعيداً عن تلك المناطق، والتركيز على حراسة مواقع الاتصالات والنقل، وبناء «مناطق آمنة» في المدن والأرياف، وبخاصة تلك التي يهيمن عليها الشيعة، والسنة المتمدنون؛ لأن الدعم الذي يلقاه التمرد في هذه المناطق أقل، والرغبة في حياة طبيعية أعلى.

ويضيف بولاك قائلاً: إنه في وسع القوات الأمريكية تسيير دوريات مشتركة مع قوات الأمن العراقية في تلك "المناطق الآمنة"، وإن قوات الأمن الكردية قادرة على ضمان أمن مناطقها بنفسها. ومن شأن هذا التوجه أن يعزز النهوض بالحياة السياسية والاقتصادية في البلاد، وأن يقضي على الدعم الشعبي للتمرد.[2]

---

* يعمل د. توماس ماتير في العاصمة الأمريكية واشنطن، مستشاراً في الشؤون الدولية للحكومات والمؤسسات التجارية. وقد شغل في الفترة 1992 – 1995 منصب مدير البحوث في مجلس سياسات الشرق الأوسط Middle East Policy Council. كما أجرى في الفترة 1996 – 2003 بحوثاً في منطقة الخليج تتعلق بالنزاعات الحدودية، وحقول النفط والغاز وخطوط الأنابيب، والملاحة البحرية، والتجارة والاستثمار، والحركات الإسلامية، والأنظمة السياسية، والقوات المسلحة والصراعات الإقليمية.

وكان تحقيق هذه الزيادة الطفيفة في عدد القوات الأمريكية موضع دراسة متأنية قام بها السيناتوران الديمقراطيان جاك ريد Jack Reed وجوزيف بيدن Joseph Biden، يدعمها في ذلك السيناتوران الجمهوريان جون ماكين John McCain وليندزي جراهام Lindsey Graham. وبدا أن الرئيس جورج بوش يرفض فكرة زيادة القوات الأمريكية في العراق، ما لم يطالب بها القادة العسكريون الميدانيون؛ فترك هذا الباب مشرَّعاً أمام هذا الخيار.

وثمة مشكلة ستنجم عن إرسال المزيد من القوات الأمريكية إلى العراق، وهي أن ذلك سيُحدث توتراً في صفوف القوات المسلحة والرأي العام الأمريكي معاً. وهناك مشكلة أخرى تكمن في أنه حتى لو تم نشر هذه القوات في محافظة الأنبار، لما كان هناك ما يضمن قدرتها على إلحاق الهزيمة بمتمردين آخذين في الازدياد، وماهرين في الحرب غير المتوازية asymmetric warfare، ويعملون في خلايا لا تتشابه فيما بينها. كما أنه ما من ضمانة بأن مثل هذا التوجه سيشجع على الوصول إلى تسوية سياسية بين الجماعات العرقية والطائفية في العراق. وقد يكون جعل مناطق معينة "آمنة" أمراً غير قابل للتحقيق عملياً؛ لأن مجموعة من المدن والمناطق الريفية تقطنها فئات سكانية مختلطة، ويمارس فيها السنة والشيعة القتل المنتظم لبعضهم بعضاً، وللقوات العراقية والأمريكية أيضاً. ومرة أخرى، ربما لا تفيد مثل هذه المناطق في التوصل إلى تسوية.

اخرجوا سريعاً

دعت هيلينا كوبان في تموز/ يوليو 2005 إلى انسحاب «كامل، وعاجل، وكريم» من العراق، قائلة: إن «المخاوف من هيمنة أجنبية» في العراق ستتزايد إذا لم يتم تحديد موعد للانسحاب، باستثناء جزء في الشمال الكردي. وجادلت بأن الإعلان عن انسحاب وشيك سيمكّن القادة العراقيين من التعاون، وسيجعل العراقيين أقل ترحيباً بالمتمردين، وسيؤدي إلى تحسين التلاحم بين قوات الأمن العراقية، وإلى خلق الدافع لديها. وأضافت أن الوجود الأمريكي ليس عامل استقرار، وأن العنف سيتواصل إذا انسحبت

الولايات المتحدة الأمريكية، لكن الأمريكيين لن يكونوا حينئذ مسؤولين أخلاقياً أو قانونياً عن ذلك.

واستطردت كوبان بالقول: إن الانسحاب السريع قد يعرّض الموقف الاستراتيجي العالمي للولايات المتحدة إلى "الخدش"، لكن أثر ذلك يمكن تقليله بتسميته «إعادة انتشار»، وبجعله مقروناً بمنح تعويضات ومعونات سخية لإعادة البناء. وتمضي في جدلها بأن الموقف الاستراتيجي الأمريكي العالمي متأكّل أصلاً، نتيجة وجودها العسكري في العراق. وتضيف: «تخيلوا! أن تقع فاجعة أو أكثر داخل العراق كما حصل في بيروت، أو أن يحدث خروج مذل منه كالخروج من سايجون».[3]

وفي آب/ أغسطس 2005، دعت سيندي شيهان Cindy Sheehan إلى انسحاب فوري إجلالاً لأرواح الذين لقوا حتفهم من القوات الأمريكية، كابنها الذي قضى نحبه في حرب قالت: إنها بنيت على الخداع والأكاذيب، وإنها غير قانونية ولا أخلاقية، وجعلت البلاد عرضة للمصائب. وقد انضم إليها الناشطون المعارضون للحرب بالقرب من مزرعة بوش في تكساس، مؤيدين دعوتها إلى الانسحاب.

وفي كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، دعا الصحافي نير روزن إلى انسحاب سريع، وحجته في ذلك أن «المجاهدين» سيُطردون خارجاً، وأن التمرد سينتهي، وسيضعف أوار الحرب الأهلية، ولن تقوم تركيا بغزو كردستان، ولن تستولي إيران على الجنوب الشيعي. زاعماً أن تأسيس ديمقراطية علمانية هو أمر يستحيل تحقيقه، على أي حال.[4]

إن جلّ هذا التحليل صحيح؛ فالاستياء من الاحتلال هو أحد الدوافع لدى المتمردين، والافتقار إلى جدول زمني للانسحاب يؤجج التمرد. والقتل مستمر في الوتيرة نفسها. كما عرّض الاحتلالُ القوةَ العسكريةَ للتآكل، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى الاحترام والتعاطف الدوليين اللذين حظيت بهما الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وكانت الحرب مستندة حقاً إلى قرار سياسي واهن، إن لم نقل إلى

الخداع والأكاذيب. لكن حجج الخروج الآن ما هي إلا تفاؤلية وتخمينية؛ لأنه من غير المؤكد أن يشجع الانسحاب السريع على التوصل إلى تسوية، أو يضعف التمرد، أو يحسن عمل قوات الأمن، أو يشجع إعادة الإعمار، وبخاصة حين يكون التنافس الطائفي والعرقي على السلطة دافعاً آخر إلى التمرد.

ومن غير المؤكد أيضاً أن الانسحاب ستعقبه ضوابط إقليمية، أو أنه سيتيح للولايات المتحدة الأمريكية إصلاح موقفها الاستراتيجي. لكن يبقى الخروج الآن هو أفضل الخيارات المتاحة للقوات الأمريكية التي تلقى حتفها وتثخنها الجراح في العراق، لكن من غير المؤكد أن يكون الخروج هو الخيار الأفضل للمصالح القومية الأمريكية التي عرّضتها الحرب للتحديات؛ ونقصد بها ردع الخصوم، والتدفق الحر للنفط، وحماية الأصدقاء.

يجادل آخرون بأن الانسحاب السريع، قبل الانتهاء من تدريب القوات العراقية والتوصل إلى تسويات طائفية، سيعطي نتائج عكسية، ويقوّض مصداقية الولايات المتحدة، ويشجع المتمردين، ويؤجج نار الحرب الأهلية، ويزعزع الاستقرار في المنطقة، ويخلق تداعيات سلبية للدول المجاورة؛ وهذا سيؤدي إلى تدخل هذه الدول، وإلى تعريض أمن الولايات المتحدة للخطر. وقد قام بصوغ هذه الحجج إدارة بوش والكثير من الديمقراطيين، من بينهم أعضاء مجلس الشيوخ: جوزيف بيدن، وهيلاري كلنتون، وجوزيف ليبرمان. ومع أن هذه الحجج تشاؤمية وتخمينية، فإن مصداقيتها الشديدة تحول دون تجاهلها.

ضعوا جدولاً زمنياً

رفضت إدارة بوش والكثير من الجمهوريين والديمقراطيين الانسحاب السريع من العراق، أو حتى وضع جدول زمني، وأصروا على أن الانسحاب يجب أن يكون "مشروطاً" بتحقيق تقدم في بناء الحكومة العراقية وقواتها الأمنية، وبالتغلب على المتمردين. ولكن في منتصف عام 2005، طالب بعض الجمهوريين والديمقراطيين بوضع

جدول زمني، وكان من بينهم السيناتور الديمقراطي كارل ليفن Carl Levin، وهو عضو في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ، والسيناتور الديمقراطي راسل فينجولد Russell Feingold.[5]

وفي الفترة نفسها أيضاً وضع نائب وزير الدفاع الأسبق ومدير وكالة الاستخبارات المركزية (CIA)، جون دويتش John Deutch، خطوطاً عامة لاستراتيجية الخروج، قائلاً : إنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية الإعلان بأن الانسحاب سيبدأ بعد انتخاب مجلس النواب العراقي الدائم، وحث العراق وجيرانه من أجل إدراك «المصلحة المشتركة للجميع في التحول السلمي للعراق من دون تدخلات خارجية». وذكر أنه ينبغي للولايات المتحدة أيضاً تطوير جدول زمني مرن يحول دون حصول المتمردين على أي مزايا تكتيكية، مع الاستمرار في تطبيق مناطق الحظر الجوي، ومراقبة الحدود، وتدريب قوات الأمن العراقية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والإبقاء على "قوة تدخل سريع" في المنطقة. وطالب دويتش واشنطن بتبيان حجم المعونة التي ستقدمها للعراق إذا تحول سلمياً، قائلاً: «يجب أن تكون هذه المعونة غيضاً من فيض في المجموعة الواسعة من المبادرات الاقتصادية التي ستنتفع منها الدول العربية التي تدعم مصالحنا».[6]

وحين أصبح زلماي خليل زاد سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في العراق، وضع هو نفسه خطوطاً عامة لاستراتيجية انسحاب تدريجي أمريكي، لكن من دون جدول زمني، قائلاً: إن القوات الأمريكية ستضع السيطرة على مناطق معينة في يد القوات العراقية، وستنسحب من هذه المناطق، وفيما بعد ستنسحب بعض القوات من العراق. لكن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) رأت آنذاك أن أغلب الوحدات العسكرية العراقية غير مؤهل للقتال وحده. وعلاوة على ذلك، فقد رأت أن معظم المناطق التي يمكن تخفيض عدد القوات الأمريكية فيه إما مناطق شيعية في الجنوب أو كردية في الشمال، وهي المناطق التي لم يكن التمرد فيها بالقوة التي تشهدها الأماكن الأخرى. إلا أن الولايات المتحدة بدأت تخفيض عدد قواتها في المثلث السني أيضاً.[7]

وفي أيلول/ سبتمبر 2005، دعت سيندي شيهان في مسيرة سلمية في واشنطن مرة أخرى إلى الانسحاب من العراق، لكنها دعت أيضاً إلى وضع استراتيجية للخروج تضع الانسحاب موضع التنفيذ في غضون ستة أشهر. وفي الشهر نفسه أيضاً، قام لورنس كورب Lawrence Korb وبرايان كاتوليس Brian Katulis، من مركز التقدم الأمريكيCenter for American Progress، بنشر استراتيجية تفصيلية للخروج مقرونة بجدول زمني. واتفقا على أن الانسحاب المبكر سيكون له تداعيات وخيمة، وأن من شأن الجدول الزمني تشجيع قادة الشيعة والأكراد والسنة في العراق على التوصل إلى تسوية. وطالبا «بإعادة انتشار استراتيجية» تبدأ في الأول من كانون الثاني/ يناير 2006، وبسحب 80,000 جندي مع نهاية عام 2006، وسحب القوات المتبقية (60,000 جندي) مع نهاية عام 2007.

وأضاف كورب وكاتوليس أنه يجب على القوات الأمريكية أن تعيد انتشارها الفوري والكامل خارج المدن، وأن تسلمها للشرطة والجيش والميليشيا العراقية. وطالبا بالتركيز على المهمات المحورية المتمثلة في: التدريب، وتوفير الأمن على الحدود، والدعم اللوجستي والجوي للقوات العراقية، وتقديم الخدمات الاستشارية لها، و«تتبّع قادة الإرهابيين والمتمردين على يد وحدات صغيرة ومرنة من القوات الخاصة التي تعمل بشكل مشترك مع وحدات عراقية». وأضافا أن الولايات المتحدة يمكن أن تعتمد على قوة تدخل سريع متمركزة في دولة الكويت، وقبالة شواطئ الخليج؛ للتنسيق مع فرق صغيرة لقوات مكافحة الإرهاب، ومستشارين داخل العراق، وبالعمل مع قوات الأمن العراقية؛ من أجل شن هجمات ضد معاقل الإرهابيين في العراق، والدفاع عن العراق ضد أي عدوان خارجي.

وقد طالبا كذلك بأن تعلن الولايات المتحدة أنها لن تسعى إلى إقامة قواعد دائمة لها في العراق. كما وجها الدعوة إلى عقد مؤتمر إقليمي يضم إيران، لمناقشة «الإجراءات الكفيلة بضمان الأمن على الحدود، وتقفي شبكات الإرهابيين، وتعزيز التعاون بين قوات الجيش والاستخبارات في المنطقة». وبالنسبة إلى القوات التي يجب سحبها عام 2006،

أوصيا بأن يتم تعيين 14,000 جندي في قوة التدخل السريع الإقليمية، و18,000 آخرين لدعم الجهود الحربية في أفغانستان. على أن يعود الباقون إلى الولايات المتحدة؛ حيث يمكن أن توكل إلى بعضهم مهمات أمنية هناك.[8]

واقترح فيما بعد السيناتور الديمقراطي جون كيري John Kerry أن يغادر 20,000 جندي أمريكي العراق بعد الانتخابات البرلمانية، على أن يتم سحب «الجزء الأكبر من القوات المقاتلة» مع نهاية عام 2006. وقد قال: إن «وجودنا العسكري بأعداد ضخمة وظاهرة للعيان غدا جزءاً من المشكلة، وليس الحل». واقترح مؤتمراً يضم الدول الكبرى للتوصل إلى تسوية في العراق، وتعيين مبعوث يعمل على «تعزيز دبلوماسيتنا في العراق والمنطقة».[9]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2005، طلب الديمقراطيون في مجلس الشيوخ من الإدارة الأمريكية إعطاءهم «تواريخ تقديرية» لإعادة انتشار القوات الأمريكية حين تحقُّق سلسلة من الظروف الموائمة. وبدلاً من ذلك، أقر المجلس قراراً وسطاً قدمه الجمهوريون، يتضمن الآتي: أولاً، «يجب أن يكون عام 2006 فترة التحول المهم إلى السيادة العراقية الكاملة، بحيث تضطلع قوات الأمن العراقية بالدور الرئيسي للأمن في العراق الحر والمستقل؛ وبذلك يتم خلق الظروف اللازمة لإعادة انتشار القوات الأمريكية من العراق على مراحل»؛ وثانياً، يجب على الإدارة «أن تخبر قادة المجموعات والأحزاب السياسية كافة في العراق أن عليهم تقديم التنازلات الضرورية للتوصل إلى التسوية السياسية الواسعة النطاق والمستدامة الضرورية لإلحاق الهزيمة بالتمرد».[10]

وبعد ذلك مباشرة، دعا جون ميرثا John P. Murtha، النائب الديمقراطي الرفيع الشأن في لجنة الدفاع الفرعية التابعة للجنة الاعتمادات في مجلس النواب، إلى الانسحاب «في أبكر موعد ممكن» قائلاً: إن هذا الموعد يمكن أن يكون في غضون ستة أشهر. وأضاف: «أصبحت قواتنا الهدف الرئيسي للتمرد... لقد أصبحنا حافزاً للعنف». وأكد أن الواجب الأخلاقي يحتم على الكونجرس التدخل لمصلحة القوات الأمريكية، كما أنه طالب بقوة تدخل سريع في المنطقة.[11]

لقد كان بعض هذه المقترحات، بالأساس، جزءاً مما كانت تخطط له الإدارة الأمريكية سلفاً – التدريب، والانسحاب من المدن، وخفض عدد القوات من 185,000، وهو العدد الذي تم نشره في أثناء تنظيم الاستفتاء على الدستور العراقي الدائم في تشرين الأول/ أكتوبر وإجراء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ ديسمبر؛ ليعود إلى الأساس الذي كان عليه وهو 138,000 – لكن الضغط الشعبي كان حقاً في تزايد. وكانت الدعوات إلى تحديد جدول زمني أمراً جديداً، وإحدى مشكلات وضع مثل هذا الجدول أنها تتطلب تعاوناً طائفياً وعرقياً. ولكن هل يفيد مثل هذا الجدول الزمني في صوغ تسوية كهذه، أو أن مؤتمراً للدول الكبرى سيحققها؟ وهل يمكن الدبلوماسية أن تحقق التزاماً وتعاوناً إقليميين؟ إذا كانت الإجابة لا، فهل ستنسحب الولايات المتحدة بحسب الجدول الزمني الموضوع؟ وإذا حصل ذلك، فهل ستكون "المهمات المحورية" وقوة التدخل السريع، التي هي العناصر المشتركة في أغلب تلك المقترحات، كافية لحماية المصالح القومية للولايات المتحدة؟

وثمة عنصر جديد مهم في الاقتراح الذي قدمه كورب وكاتوليس، وهو أن انسحاب القوات الأمريكية سيمكّن من إعادة توزيع بعضها إلى مسارح عمليات أخرى تتعرض فيها المصالح القومية للولايات المتحدة إلى التحدي، أو حيث تكون موارد الولايات المتحدة فيها غير كافية. ومازال منتقدو الانسحاب مصرِّين على أن الانسحاب الذي يتم بينما يحاول قادة العراق التوصل إلى حلول وسط سيعرض المصالح القومية للولايات المتحدة للخطر. لكن هل يحاول القادة العراقيون التوصل إلى حل وسط؟ وإلى أي مدى سيعرِّض إخفاقهم الولايات المتحدة للخطر؟

استراتيجية بوش

في أوائل كانون الأول/ ديسمبر 2005، أصدر الرئيس بوش تقريراً وألقى خطابات تحدث فيها عن استراتيجية لتحقيق النصر في العراق. وقام بذلك بعد أن وصل عدد القتلى الأمريكيين إلى أكثر من 2000، وقارب عدد الجرحى 16,000، وتم إنفاق ما يقرب من 300

مليار دولار أمريكي؛ فولد هذا معارضة شعبية عارمة، واستثار مجلس الشيوخ. ومع أن الخطة دعيت استراتيجية للنصر، إلا أنها يمكن أن تكون استراتيجية الخروج من دون تحديد جدول زمني.[12] وزعمت "الاستراتيجية القومية للنصر في العراق" والخطابات الرئاسية أن النصر آت، وأنه سيتم سحب القوات الأمريكية بالقدر الذي يتم فيه تجهيز المزيد من القوات العراقية وتدريبها، وإنشاء الحكومة الديمقراطية، وإعادة بناء الاقتصاد العراقي.[13]

عرّف التقرير النصر بأنه تأسيس «عراق جديد ذي حكومة دستورية ممثلة للشعب وتحترم الحقوق المدنية، ولديها قوات الأمن الكافية للحفاظ على النظام المحلي، ومنع تحول العراق إلى ملاذ آمن للإرهابيين». ويمكن أن يعني النصر أيضاً إقامة عراق يتمتع باقتصاد السوق الحرة، ويستطيع تقديم الخدمات الأساسية لشعبه، و يتكامل ضمن منظومة الاقتصاد الدولي.

كما شرح التقرير المصالح الحيوية المعرضة للخطر بتكرار زعم أن العراق هو «الجبهة المركزية في الحرب العالمية على الإرهاب»، مجادلاً بأن النجاح سيسدد للإرهابيين «ضربة حاسمة قاصمة»، وبأن الإخفاق يعني أن «العراق سيغدو ملاذاً آمناً يمكن الإرهابيين التخطيط منه لهجمات ضد أمريكا والمصالح الأمريكية في الخارج، وضد حلفائنا»، وبأن إصلاحيي الشرق الأوسط لن يثقوا بالولايات المتحدة مرة أخرى أبداً، وبأن «الفوضى العشائرية والطائفية في العراق سيكون لها تداعيات رئيسية تهدد أمن أمريكا ومصالحها في المنطقة».

وأقر التقرير أن العدو يشمل العراقيين الذين يرفضون الديمقراطية، والعراقيين الموالين لصدام حسين، والإرهابيين التابعين لتنظيم القاعدة أو المؤمنين بأفكاره. كما أقر أن الإرهابيين الأجانب هم الأقل عدداً، لكنهم الأخطر، والأكثر التزاماً بخوض حرب عالمية ضد الولايات المتحدة. وأشار التقرير إلى أن الإخفاق قد يعني تحكم تنظيم القاعدة في الجزء الأكبر من العراق ونفطه، وأن القاعدة ستكون بذلك «مسيطرة على أحد مراكز الاقتصاد في العالم».

وفي معرض شرح استراتيجية النصر، أقر التقرير والخطابات بصعوبة تدريب القوات العراقية، مع الجدل بأن عدد هذه القوات في تزايد وقدراتها في تحسّن، وبأنها آخذة في السيطرة على مناطق واسعة من البلاد. فقد حققت هذه القوات النجاح في الشمال: في الموصل وتلعفر، وفي الجنوب: في النجف وكربلاء، بل إنها نجحت في بغداد أيضاً، وفي مدن تقع في وسط المناطق السنية؛ كسامراء والفلوجة.[14]

وقدم التقرير والخطابات وصفاً للاستراتيجية الأمريكية - العراقية المتمثلة بتمشيط المنطقة من المتمردين، وجعل السيطرة عليها في يد القوات العراقية بشكل رئيسي، وبناء الاقتصاد والمجتمع المدني هناك. وأضاف التقرير: «بينما ينهض العراقيون بالمزيد من مسؤوليات الأمن، ستتحول قوات التحالف إلى الاضطلاع بأدوار الإسناد بشكل متزايد... وستتغير مهمة قواتنا... لتصبح عمليات أكثر تخصصية تستهدف أخبث شبكات الإرهابيين وقيادتهم. وبينما تتحسن الظروف الأمنية، وتصبح قوات الأمن العراقية قادرة أكثر فأكثر على ضمان أمن بلدها، ستخرج قواتنا من المدن بوتيرة متزايدة، ونخفض عدد القواعد التي نعمل فيها، ونقلل مهمات تسيير القوافل والدوريات. وفيما يمكن أن يصبح وجودنا العسكري أقل ظهوراً للعيان، سيبقى هذا الوجود فتاكاً وحاسماً، وقادراً على مواجهة العدو في أي مكان قد يتجمع فيه».

من المفترض أن تنهض قوات الأمن العراقية حينئذ بالدور الريادي ضد الرافضين للديمقراطية والصدّاميين، بينما تركز القوات الأمريكية على أعضاء "القاعدة". وأقر التقرير والخطابات أيضاً أن عملية إعادة بناء الاقتصاد تعرضت للتخريب على يد المتمردين، وعانت التحديد الخاطئ للأولويات، ويعشش فيها الفساد. لكن قيل: إنه تم تحقيق تقدم في ترميم البنية التحتية، وإدخال إصلاحات السوق الحرة، وبناء المؤسسات التي ستدير هذه الجهود. وذكر الرئيس بوش النجف في الجنوب والموصل في الشمال مثالين على هذا التقدم.[15]

كما اعترف التقرير، والخطابات كذلك، بالتحديات السياسية التي تكمن في بناء "ثقافة المصالحة" بين الشيعة والسنة والأكراد، ولكن مع إفادة بتحقيق تقدم في عزل

العناصر المعادية التي لن تقبل بالديمقراطية أبداً، وفي إشراك أولئك الذين يرغبون فيها، وفي بناء عراق اتحادي مستقر وموحد، وذي حكومة مركزية قوية وحكومات إقليمية تستجيب لتلبية احتياجات سكانها. وأشار التقرير إلى المشاركة المتزايدة للسُّنة في العملية السياسية وفي الكثير من المعالم السياسية البارزة التي حُقِّقت مثالاً على ذلك، بالقول: «على الرغم من أن الكثير من السنة صوتوا ضد الدستور، فإن التعديلات التي أدخلت قبل أيام من الاستفتاء؛ استجابة لطلبات السنة، ستتيح المزيد من التغييرات بعد أن يتم توطيد دعائم الحكومة الجديدة. هذه التعديلات وغيرها من أحكام الدستور التي تؤجل البحث في قضايا مهمة لينظرها المجلس الجديد، ستضمن أن يكون قادة السنة المنتخبون قادرين على التأثير في شكل الدولة العراقية».[16]

وأخيراً، أشار التقرير والخطابات إلى أن إيران وسوريا شكلتا تهديداً للعراق، وأن جيران العراق الإقليميين الآخرين كانوا بطيئين في دعم العراق، وأن المانحين الدوليين كانوا بطيئين في صرف المساعدات المالية للعراق، ولكن مع إفادة أنه من الممكن تحييد إيران وسوريا، وأن الدعم السياسي والمالي كان يظهر بشكل ملموس من جامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.

قد يتساءل المرء: هل كانت هذه الاستراتيجية مفرطة في تفاؤلها أوْ لا؟. فالقادة العراقيون ربما لا يقدمون تنازلات، وربما لن تصبح القوات العراقية أكثر قدرة وولاء، ومن المحتمل أن يستمر التمرد والفساد في تخريب عملية إعادة الإعمار. فإذا كان الأمر كذلك، فهل تطيح الإدارة الأمريكية استراتيجيتها المستندة إلى الظروف أو مخططاتها العسكرية الرامية إلى خفض القوات الأمريكية إلى 100,000 جندي مع نهاية عام 2006؟

ثمة مشكلات جدية تكمن في تدريب قوات الأمن العراقية؛ إذ إنها ليست قوات وطنية عراقية حقيقية. ففي الشمال، أغلب هذه القوات من البيشمركة الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود بارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني). وفي الجنوب، أغلب هذه القوات مؤلف من الشيعة، الذين هم في

الغالب أفراد في ميليشيات تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وحزب الدعوة، وتيار مقتدى الصدر. كما أن قسماً كبيراً من قوات الشرطة العراقية الشيعية في البصرة مخترق من الميليشيات الشيعية التي ربما تقوم بإعدام السُّنة والعلمانيين. وقد تقوم شرطة بغداد، التي يهيمن عليها الشيعة، بتنفيذ عمليات إعدام للمدنيين السنة. أما قوات الأمن الداخلي التي تسيطر عليها الشيعة أيضاً، فينتمي الكثير من أفرادها إلى فيلق بدر - الذي أصبح يعرف لاحقاً بمنظمة بدر - التابع للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ولواء الذئب، المتهمَين بخطف السُّنة وتعذيبهم وقتلهم.

عارض وزير الداخلية السابق، بيان جبر، وهو شيعي وقائد سابق لفيلق بدر، ضم قوات أمريكية إلى وحدات وزارة الداخلية. كما دعا رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، عبدالعزيز الحكيم، إلى تسليم مهمات مكافحة التمرد إلى قوات الأمن العراقية؛ أي القوات ذات الهيمنة الشيعية، وإلى أن تلتحق بها «مجموعات من لجان الأمن الأهلية»، وإلى أن تدعمهم الولايات المتحدة يعملون من دون تقييد أمريكي.[17] وألقى الحكيم باللائمة في عمليات قتل الشيعة بعد الانتخابات التشريعية على الأحزاب السياسية السنية التي حذرت من حرب أهلية، وعلى القوات الأمريكية التي قيدت وزارتي الداخلية والدفاع. وأما نائب الرئيس العراقي السابق، غازي الياور- وهو سني معتدل- فأشار إلى إساءات وزارة الداخلية دليلاً على الانتقام الطائفي ضد السنة، واتهم الجيش ذا الهيمنة الشيعية بالقيام بعمليات انتقامية ضد السنة، حتى إنه عبَّر عن قلقه من إمكانية أن تشعل الميليشيات الشيعية في الجنوب حرباً ضد السنة إذا انسحبت الولايات المتحدة في القريب العاجل.

كان الياور يريد ضم المزيد من السنة إلى صفوف قوات الأمن العراقية، وبخاصة في صفوف الضباط. والضباط الأمريكيون يريدون أن يتم رفد وزارتي الداخلية والدفاع بالمزيد من الموظفين الأكفاء، ومنهم السنة؛ وذلك من أجل دعم قوات الأمن بالمزيد من السنة. لكن قوات الأمن والقادة السياسيين الشيعة لا يثقون بالسنة. فقد جادل جبر بأن البعثيين يشكلون تحدياً أعظم من "القاعدة" الآن؛ لأن القوات الأمريكية والعراقية قد

أحكمت سيطرتها على طول الحدود مع سوريا. ولا يقف انعدام ثقة الشيعة عند المتمردين السنة في الميدان فحسب، بل بالسنة المنتسبين إلى قوات الأمن والعاملين في الوزارات.

كان لتسليم السيطرة إلى قوات عراقية نتائج مختلطة جداً. ففي النجف جنوباً، تقوم قوة كبيرة من الشرطة الشيعية مع عناصر من الميليشيا بتسيير الدوريات في هذه المدينة الشيعية. وبالإمكان توقع الحصول على التعاون من جيش عراقي ذي أغلبية شيعية، لكن ما آفاق مثل هذا التعاون مع جيش أغلبه من السنة؟ وقد تعرضت القوات الأمريكية مؤخراً لهجوم خارج المدينة. وفي كربلاء؛ حيث تقوم الشرطة الشيعية بالدوريات في المدينة الشيعية، قتل مهاجم انتحاري 50 شخصاً في مزار شيعي في كانون الثاني/ يناير 2006. وبعد أيام من ذلك، قتل خمسة جنود أمريكيين بقنبلة كانت على جانب الطريق خارج المدينة.

وفي مدينة كركوك شمالاً،وهي التي يقطنها خليط من الأكراد والسنة والتركمان، يشكل الأكراد الأغلبية في الحكومة الإقليمية والمحلية وقوات الشرطة. وتُتهم الشرطة الكردية بقتل السنة الذين يعارضون عودة الأكراد إلى هذه المنطقة الغنية بالنفط بعد أن طردهم صدام منها. ويهاجم المتمردون السنة هناك أهدافاً للحكومة والشرطة، والبنية التحتية للنفط، والدوريات الأمريكية. وحين اندلعت الاحتجاجات مؤخراً على أسعار الوقود المرتفعة، استدعت الشرطة القوات الأمريكية وفرضت حظراً للتجول. أما في الموصل، المدينة ذات الأغلبية السنية والأقلية الكردية التي لا يستهان بها، فيؤلف السنة معظم قوات الشرطة، ويسود الاعتقاد بأنهم مخترقون من المتمردين السنة، ولاسيما أن سجلهم حافل بعدم التعامل مع قوات الجيش العراقي في الموصل، التي هي في أغلبها من الأكراد مع وجود بعض العناصر الشيعية.

وفي سامراء، المدينة السنية الواقعة شمال غربي بغداد، تحاول القوات الأمريكية أن تسلم الشرطة العراقية السيطرة على المدينة، لكنها تقول: إن الشرطة، ذات الأغلبية السنية، غير جاهزة، وإنه يجب رفدها بمغاوير من وزارة الداخلية، الذين هم أصلاً من الشيعة.

وبالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالتعاون، تعد قوات الشرطة السنية والشيعية أهدافاً للمتمردين؛ حيث قتل منهم الكثير، ولا يأتي أغلبهم إلى العمل. وتعتقد القوات الأمريكية أن الشرطة السنية في مناطق سنية يمكن أن تكون فعالة في مقاتلة متمردين سنة لأنهم يعرفون المنطقة جيداً، ولأنه في وسعهم الحصول على معلومات استخباراتية. لكن المتمردين السنة أيضاً يعرفون المنطقة جيداً، حتى ليمكنهم ذلك من قتل أفراد الشرطة وعائلاتهم. كما أن القوات الأمريكية تدرك أن الشرطة السنية قد تتعاون مع المتمردين السنة.[18]

انضم المزيد من القوات العراقية إلى عمليات الجيش الأمريكي المستندة إلى "التمشيط، والسيطرة، والبناء" والتي تنفذها ضد معاقل المتمردين في محافظة الأنبار، لكن القوات الأمريكية تعتقد أن كفاءة هذه القوات متدنية. ومازالت القوات الأمريكية تلقى حتفها في المناطق والضواحي التي أعلن عن النجاح في طرد المتمردين منها؛ كالفلوجة. ولم يكن السكان السنة متعاونين جداً، فقد أصبحوا غير مبالين بسبب "الضرر الجماعي" الذي لحق بهم؛ لأن القوات العراقية التي تركت للسيطرة على مناطقهم أغلبها من الشيعة؛ ولأن التمرد مازال يتمتع بالدعم المتواصل أو بإثارة المخاوف، حتى بعد أن تم تقطيع أوصاله أو إضعافه. والمتمردون السنة - ربما من القاعدة، وربما من الوطنيين - يقتلون غيرهم من السنة الذين يحاولون الالتحاق بقوات الأمن في الأنبار وغيرها؛ كأولئك المتطوعين الثمانين الذين أدت قنبلة إلى مصرعهم في أوائل كانون الثاني/ يناير 2006 في مدينة الرمادي، بالإضافة إلى اثنين من الموظفين العسكريين الأمريكيين.

سبق أن شكت القوات الأمريكية من أن بعض السنة في قوات الأمن العراقية يتعاونون أحياناً مع المتمردين السنة في محافظتي الأنبار وديالى، وغيرهما. وغالباً ما تكون هجمات المتمردين ضد الدوريات والقوافل الأمريكية، وضد البنية التحتية الحساسة للنفط والكهرباء، جيدة التوقيت والدقة تماماً؛ حتى ليشك معها في أن السنة داخل قوات الأمن، وداخل وزارات الحكومة المركزية أيضاً، يتعاونون مع المتمردين. والمحادثات ماتزال مستمرة بين الولايات المتحدة والمتمردين السنة الوطنيين؛ لحثهم على

تقديم المساعدة للعمليات الأمريكية والعراقية ضد "القاعدة"، ولاستغلال فرصة القتال بين المتمردين السنة الوطنيين والقاعدة، ولكن هذه المحادثات ماتزال غير مثمرة حتى الآن.

ولم تفلح الجهود الرامية إلى ضمان أمن بغداد في كبح جماح العنف الطائفي، أو وقف عمليات القتل التي تتعرض لها القوات العراقية والأمريكية؛ وذلك على الرغم من أن أكثر من نصف المدينة قد تم تسليمه إلى القوات العراقية. وفي بعض المناطق المجاورة المختلطة - كما هي الحال في المدن المختلطة في أنحاء البلاد - تفضل أقلية عرقية أو طائفة ما، الرحيلَ بدل أن تتعرض للقتل. ويسيطر المتمردون بشكل أساسي على المناطق المجاورة للدورة في جنوب بغداد، ويرتكبون المجازر في المناطق الشيعية المجاورة؛ كالكاظمية. كما اخترق المتمردون كلية الشرطة الرئيسية في بغداد، وقتلوا 36 ضابطاً بعد أيام من خطاب بوش. وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 2006، ادعت القاعدة مسؤوليتها عن العملية التي نفذها انتحاريون، بعد أن اخترقوا وزارة الداخلية داخل المنطقة الخضراء المحصنة، فقتلوا أكثر من اثني عشر ضابطاً. وقبل ذلك - حين حاولت القوات الأمريكية تسليم السيطرة على محيط المنطقة الخضراء والطريق الذي يصل المدينة بالمطار إلى لواء عراقي - رفضت وزارة الدفاع الضابط السني الذي كان سيرأسه، مصرة على تعيين ضابط شيعي.[19] لكنهم لانوا في النهاية وقبلوا بالضابط السني.

ثمة مشكلات خطيرة أيضاً في بناء العراق. فقد أنفقت الولايات المتحدة 12 مليار دولار على إعادة الإعمار، لكن إنتاج العراق من النفط ومن توليد الطاقة الكهربائية الآن أقل مما كان عليه قبل الغزو الأمريكي. فقد شلّ المتمردون البنية التحتية الرئيسية، مجبرين الولايات المتحدة بذلك على تحويل نصف هذا المبلغ لبناء قوات الأمن العراقية، والنظام القضائي والجنائي. وحين أعلنت الحكومة العراقية عن زيادة أسعار الوقود المدعومة بمقدار ثلاثة أضعاف - وهو شرط صندوق النقد الدولي لإعفاء العراق من ديونه - عمت المظاهرات أنحاء العراق. وأجبرت هجمات المتمردين وتهديداتهم الحكومة على إغلاق أكبر مصفاة في البلاد مؤقتاً، وتقع في مدينة بيجي على بعد 150 ميلاً إلى الشمال من

بغداد. كما هاجم المتمردون قافلة عسكرية أمريكية خارج المدينة بعد إعادة العمل في المصفاة. وحينئذ، أفادت الولايات المتحدة أنها لن تطلب أموالاً جديدة من أجل إعادة إعمار العراق في ميزانيتها المقبلة، وأنه يجب على العراق والمانحين الأجانب تولي مسألة التمويل. ولكي يتولى العراق هذه المسألة، لابد من تحقيق عائدات من صادرات النفط، وهي الآن في مستوى جديد من الانخفاض يبلغ 1.1 مليون برميل يومياً، وعلى العراق في الواقع استيراد الكثير من منتجاته المكررة. ولم يلتزم المانحون الذين تعهدوا بتقديم المعونات للعراق بتعهداتهم، كما ينتظر المستثمرون الأجانب تحسن الحالة الأمنية في البلاد.[20]

وأخيراً، هناك مشكلات خطيرة تكمن في فرض تسويات سياسية بين الشيعة والأكراد والسنة. فالجمعية الوطنية المؤقتة التي انتخبت في كانون الثاني/ يناير 2005، والحكومة المؤقتة التي شكلت في نيسان/ إبريل، إضافة إلى الدستور الذي تمت الموافقة عليه في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه، جعلت العراق يتحول باتجاه أن يتألف من ثلاث مناطق طائفية أو عرقية ذات حكم ذاتي أو أكثر، ، وحكومة مركزية ضعيفة لا تحكم سيطرتها على موارد النفط بشكل كاف. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2005، صوّت العراقيون مرة أخرى، في انتخابات مجلس النواب الدائم، لأحزابهم الطائفية والعرقية. وحصل الائتلاف العراقي الموحد، الذي يتألف بشكل رئيسي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الدعوة، من جديد على النصيب الأكبر من الأصوات، كما فاز الائتلاف الكردي مرة أخرى بالمركز الثاني في عدد الأصوات؛ وكان أداء الأحزاب السنية أفضل كثيراً هذه المرة.

ولا يريد الشيعة أو الأكراد تعديل تطلعاتهم، ولن تتوافر لدى السنة السلطة لكبح هذه التطلعات؛ فالموافقة على أي تعديل دستوري تتطلب أكثرية بنسبة الثلثين، ومن المحتمل ألا يكون النواب السنة قادرين على حشد الأصوات اللازمة لإجراء مثل هذا التعديل. وفي الواقع، صرح الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، أنه يجب ألا تكون هناك تعديلات من شأنها وضع القيود على تأسيس مناطق حكم ذاتي.

وأخيراً، هناك الكثير من القوانين الجديدة الضرورية لحل المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي، كالنفط والدِّين.

وثمة تساؤل آخر يتعلق باستراتيجية النصر، هو: هل كانت هذه الاستراتيجية مفرطة في تشاؤمها حيال تداعيات الإخفاق! فالإدارة الأمريكية لا تعترف بأن الوجود الضخم للقوات الأمريكية يساعد على تكوين الدافع لدى كل من المقاتلين العراقيين والأجانب، على الرغم من أن الكثير من الجنرالات وموظفي الاستخبارات يعتقدون صحة ذلك.[21] وهكذا، قد يساعد الانسحاب في امتصاص التمرد إلى حد ما، ويجعل من العسير على القاعدة تنفيذ رؤيتها الكبرى في العراق وخارجه: أولاً، لقلة عددها، مقارنة بمساحة العراق التي تعادل مساحة كاليفورنيا، وثانياً، سيقوم المتمردون العراقيون العلمانيون، الذين لا يشاطرون القاعدة رؤيتها الكبرى، بمحاربة القاعدة إذا قررت الولايات المتحدة الانسحاب، وحين تنسحب، وثالثاً، ستكون القوات الأمريكية خارج العراق لكن في المنطقة، وستظل قادرة على القيام بعمليات خاصة ضد أي ملاذ آمن للقاعدة في العراق، ورابعاً، إذا تم إخراج مقاتلي القاعدة من العراق، وتوجهوا إلى الدول المجاورة، فستصطادهم تلك الأنظمة التي تتفهم حجم التهديد الذي يمثلونه، وخامساً، القاعدة وأعضاؤها هم في الأصل منتشرون خارج العراق، ويشنون هجمات في الرياض، والدار البيضاء، ومالي، ومدريد، ولندن، وعمّان، ولهم أصلاً امتداد عالمي، ولا يحتاجون جميعاً إلى الانتظار حتى حصول انسحاب أمريكي كي يعمدوا إلى الانتشار في دول الغرب. وهذا يقتضي مزيداً من التعاون الدولي، وتضافراً أعظم للجهود في مناطق الحدود بين أفغانستان وباكستان، وأمناً داخلياً أفضل بكثير في كل بلد. لكن، هل القوات الأمريكية ضرورية في العراق؟

ردود الأفعال والأفكار الجديدة

يتفق الكثير من الديمقراطيين مع حجج الإدارة الأمريكية في أن من شأن الانسحاب، أو الجدولة السريعة له، استغلال تنظيم القاعدة في العراق له، وأن يغرق

العراق في حرب أهلية تنذر باحتمال حصول صراع إقليمي أكبر. وعلى الرغم من التباينات الطفيفة في الآراء، فإن بعض الديمقراطيين يتفقون ومعظم أوجه "استراتيجية النصر" للرئيس بوش، ولكنهم لا يعبرون عن القدر نفسه من الثقة بنجاح هذه الاستراتيجية.

وأحد الأمثلة على ذلك السيناتور بيدن، الذي اقترح في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 أن يمضي الرئيس بوش الأشهر الستة التالية في تكوين «تسوية سياسية مستدامة»، تحظى بدعم السنة والشيعة والأكراد في العراق؛ أي بناء قدرة الحكومة العراقية على «تقديم الخدمات الأساسية»، ودعم إعادة الإعمار وتحويله من يد الشركات المتعددة الجنسيات إلى شركات عراقية، وتسريع عملية تدريب القوات العراقية؛ لتسهيل نقل السلطة العسكرية إليهم.[22]

والمثال الآخر على ذلك القائد السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، الجنرال ويزلي كلارك،[23] الذي يؤيد الاستمرار في استراتيجية "التمشيط، والسيطرة، والبناء"، وحجته في ذلك أنها ناجحة على طول الحدود السورية. كما أنه يؤيد استمرار الهجمات ضد معاقل المتمردين في المناطق السنية، مجادلاً بأن هذه الهجمات يجب أن تقترن بجهود لاستقطاب المتمردين إلى العملية السياسية وتحويلهم ضد القاعدة. كما يطالب بتفكيك الميليشيات، وبخاصة في الجنوب الشيعي، وباستخدام "القبضة" الأمريكية إذا لزم الأمر لتحقيق ذلك.

ويطالب كلارك أيضاً بإدخال تعديلات على الدستور؛ كإعطاء الحكومة المركزية المزيد من السيطرة على النفط، والحيلولة دون قيام منطقة حكم ذاتي في الجنوب الشيعي، وبإشراك كل المجموعات العرقية والطائفية في الحكومة المركزية، والجيش، والشرطة، والنظام القضائي. كما أنه يدافع عن استخدام القوة الدبلوماسية لإقناع سوريا بإنهاء «دعمها للمجاهدين»، ولإقناع إيران بالتوقف عن «التدخل بما لا يعنيها»، وأن تحترم استقلال العراق. وهذا، في رأيه، «سيسهّل كثيراً الحصول على دعم دولي ضد الإيرانيين إذا قرروا الحنث بعهدهم، أو إذا فعلوا ذلك حقاً».

معظم ما سبق هو ما تحاول الإدارة الأمريكية أن تقوم به فعلياً، على الرغم من أنها ربما لا تنوي استخدام القوة في تفكيك الميليشيات الشيعية. لكن الفكرة الجديدة التي يدافع عنها كلارك هي توسيع استراتيجية "التمشيط، والسيطرة، والبناء"؛ لتشمل الحدود الجنوبية الشرقية مع إيران. ويعني ذلك نشر القوات الأمريكية في الأماكن التي لا تنتشر فيها حالياً بأعداد كبيرة، أو نشر قوات صديقة هناك بينما تنسحب القوات الأمريكية منها تدريجياً. ومن الممكن أن يشكل هذا خطراً على القوات الأمريكية، وبخاصة إذا كانت هذه القوات قد استخدمت القوة ضد ميليشيات شيعية تقطن في أماكن قوات الأمن العراقية، أو إذا قامت إيران "بالتدخل"، وهو ما يتنبأ بحدوثه. لكن كلارك يستدرك قائلاً: إن الولايات المتحدة يمكنها إرسال إشارة إلى إيران بأن تدخلها في العراق سيكون محفوفاً بالمخاطر.

وهناك أمران ينبغي التوقف عندهما هنا: الأول: قول بريطانيا الآن: إنه ما من دليل واضح على أن الحكومة الإيرانية أو الحرس الثوري الإيراني هما من يقف وراء استخدام أدوات التفجير البالغة الشدات التي قتلت عسكريين بريطانيين في الشهور الأخيرة؛ والثاني، أن إيران تود توخي الحذر حيال المدى الذي ستصل إليه في تحقيق مصالحها في العراق؛ وذلك ببساطة نظراً إلى القوة العسكرية الأمريكية الموجودة في الدول المجاورة لها، وإن كانت الولايات المتحدة خارج العراق. أما ما يتعلق بسوريا، فقد صرح أعلى قائد عملياتي في العراق، الجنرال فاينز Vines في الآونة الأخيرة قائلاً: إن التعاون السوري والتعاون السعودي ساعدا على تقليص تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق في الأشهر الأخيرة.

أما بالنسبة إلى مستويات القوة الأمريكية، فيجادل كلارك بأنه ستكون هناك حاجة إلى «ثلاثة ألوية أو أربعة... ، وقرابة 20,000 جندي، مع استطلاع جوي مناسب، وتقديم التدريب، والإشراف والدعم على طول آلاف الأميال من الحدود العراقية غير الحصينة». ويضيف كلارك إلى ما سبق: «طوال العام المقبل أو نحوه، من المحتمل أن تتطلب [العمليات ضد المتمردين في المناطق السنية] ألوية قتالية تتألف من أربعة ألوية إلى ستة، بالإضافة إلى قوات احتياطية للعمليات قد يصل عددها إلى 30,000 جندي». وأخيراً،

يجب على العراق «أن يطالب بقيام ما يتراوح من ستة ألوية أمريكية إلى ثمانية بخدمات الدعم في العامين المقبلين، وأن تكون هذه الألوية في المتناول بوصفها ورقة أخيرة تطرح عند حدوث مشكلات في المدن التي يوجد فيها فصائل ضخمة من الميليشيا؛ كبغداد، والبصرة، والنجف». وما من شك في أن المشكلات ستحدث في هذه المدن، فهل سيقوم كلارك بإرسال القوات الأمريكية إلى هذه المدن مرة أخرى؟

صرحت الإدارة الأمريكية فعلاً أنه من المحتمل زيادة القوات الأمريكية إذا حصلت نكسات في العراق، لكن من غير الواضح ما الذي سيفعله هؤلاء الديمقراطيون (مثل بيدن وكلارك)، ولاسيما أن ديمقراطيين آخرين يدعون إلى تحديد موعد مؤكد للانسحاب الأمريكي. كما يؤيد زبيجنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر، الانسحاب "السريع"، على أن يكون قبل نهاية عام 2006، مجادلاً بأن إطالة أمد فك الارتباط ستشكل خطراً على القوات الأمريكية، ويقول: «علينا مواجهة حقيقة أن الحرب لا تسير على خير ما يرام، وأنها تكلفنا الكثير، ليس بالأرواح والمال فحسب، بل في مكانة الولايات المتحدة في العالم، وتلحق الضرر بشرعيتنا، ومصداقيتنا، وأخلاقيتنا». ويفضل بريجنسكي الاحتفاظ ببعض القوات الأمريكية في دولة الكويت وبقوة تدخل سريع إقليمية.[24]

ولعل أحدث استراتيجية للخروج تتضمن جدولاً زمنياً، هي تلك التي طورها باري بوزن، الأستاذ في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا.[25] حيث يقترح بوزن جدولاً زمنياً من ثمانية عشر شهراً، مع بقاء النسبة الكبرى من القوات الأمريكية حتى نهاية عام 2006، ومواصلة شن الهجمات ضد المتمردين، ثم القيام بانسحاب سريع نسبياً على مدى الأشهر الستة الأولى من عام 2007، مع التخطيط؛ لإحباط أي زيادة سريعة في هجمات المتمردين في أثناء مغادرة القوات الأمريكية.

ويجادل بوزن بأن هذا الوقت كافٍ للمساعدة في بناء جيش عراقي يمكنه المحافظة على الأمن في الداخل، مشيراً إلى أن الأكراد لديهم سلفاً قوات ذات كفاءة. ويضيف قائلاً:

«يعني ذلك في الواقع تدريب قوات أمن ذات أكثرية شيعية، وجعلها قادرة على تولي زمام الأمن والدفاع عن بغداد والمناطق ذات الأغلبية الشيعية في الجنوب». وعلى ضباط الولايات المتحدة وحلف الناتو أن يزودوا قادة القوات العراقية بالتعليمات، و«بكتائب صغيرة من القوات الخاصة الأمريكية (مفارز-أ)، التي يمكن إلحاقها بالوحدات العراقية الرئيسية؛ لتقديم النصائح بشكل مستمر، بالإضافة إلى مهمات القيادة والتحكم لربط هذه الوحدات مع سلاح الجو الأمريكي».

وعلى منوال الآخرين، يفيد بوزن أن من شأن الجدول الزمني أن يعطي القادة العراقيين الدافع للشروع في عمل ما، على حين أن الالتزام غير المحدد سيعمل على إحداث التآكل في صفوف الجيش الأمريكي، ويعزز الدعم الذي يحظى به المتمردون و«يضعف دور» الحكومة والجيش العراقيَّين. وفي رأيه أن الانسحاب سيستنزف بعض قوة التمرد العراقي العلماني، الذي سيتحول إلى قتال القاعدة.

ويضيف بوزن مجادلاً بأن الحرب الأهلية التي تتم حالياً على نطاق ضيق قد تزداد لهيباً عندما تنسحب الولايات المتحدة، لكن هذا سيفضي إلى نهاية مسدودة. فالسنة لن يقدروا على غزو المناطق الشيعية والكردية، ولن يقدر الشيعة على الاحتفاظ بالأسلحة الثقيلة والمحافظة على خطوط الإمداد الطويلة الضرورية لشن الهجمات ضد مناطق السنة، ولن يكون لدى الأكراد الدافع أو القدرة على الدخول إلى مناطق العرب، باستثناء المناطق المحيطة بكركوك.

كما يجادل بأن على الولايات المتحدة أن تتبنى حالة من الجمود العسكري بالتوازي مع جمود سياسي آخر، ويقصد بذلك تقسيم المناطق على أساس سياسة الأمر الواقع إلى سنية وشيعية وكردية في ظل نظام فيدرالي مهلهل. ويضيف قائلاً: إنه «يمكن الإسناد الجوي الأمريكي، والاستخبارات، وإمدادات السلاح أن تمنع تأسيس دولة للقاعدة أو البعث»، وإنه يمكن الضغط العسكري والسياسي الأمريكي أن يضع حداً لتدفق المال والسلاح إلى هذه المناطق الثلاث؛ فـ«يحد ذلك من سلطات حكمها الذاتي ويحافظ على النفوذ

الأمريكي». وسيكون للولايات المتحدة نفوذ لدى السنة ممن يديرون منطقة فقيرة بالنفط؛ لأنهم سيحتاجون إلى المساعدات الاقتصادية الأمريكية، وسيقبلونها. وقد يرى الشيعة والأكراد أيضاً «أن لهم مصلحة في شراء تعاون العرب السنة» بثرواتها النفطية.

بالإضافة إلى ذلك، يتوقع بوزن أن تبذل المملكة العربية السعودية وسوريا جهوداً لضمان ألا تصبح المناطق السنية في العراق ملاذاً لقوات قد تطيح نظاميهما بعد انسحاب الولايات المتحدة. وسيكون لدول الجوار مصلحة أقوى في ضمان الأمن على حدودها. ويستطرد قائلاً: إنه في وسع الولايات المتحدة الضغط على هذه الدول كي تضمن أمن حدودها، وأن تساعدها في هذا الموضوع. ويوصي بشكل خاص بتوجيه «التحذيرات والإغراءات إلى جيران العراق»، كما يطرح أنه «يجب على الولايات المتحدة تطوير تفاهم بين القوى الكبرى في العالم والدول المستهلكة للنفط يفيد أن المصالح القومية للولايات المتحدة والمصالح القومية الخاصة بتلك الدول متطابقة جوهرياً».

وأخيراً، يجادل بوزن بأن الولايات المتحدة ستستمر، بعد انسحابها، بتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن العراق إزاء أي عدوان خارجي، وبأنها ستعتمد على قدرات لها في المنطقة للتعامل مع أي اعتداء تقليدي يتعرض له العراق من أحد جيرانه. وقد يكون بوزن محقاً في أنه لا مفر من حرب مدنية ضيقة النطاق ومن نهاية مسدودة. وقد يكون محقاً أيضاً حيال القدرة العسكرية للولايات المتحدة، والقوة الاقتصادية والدبلوماسية اللازمة لمنع تحول منطقة سنية ما إلى تحد استراتيجي. وقد يكون على حق أيضاً فيما يتعلق بقدرة القوات الأمريكية في المنطقة على الدفاع عن العراق ضد هجوم خارجي. لكن خطته تقبل بقوة أمنية أغلبها من الشيعة، وقد تكون قادرة على مواصلة أعمال القتل الانتقامية في المناطق السنية، حتى في محافظة الأنبار. كما أن بوزن يتوقع أن يذعن السنة بقبول المساعدة من الشيعة والأكراد. وعلاوة على ذلك، قد يواصل المتمردون تعطيل البنية التحتية للنفط المهم جداً للشيعة والأكراد. وهكذا، قد يكون بوزن مبالغاً في تقدير إمكانية الحصول على دعم الدول السنية المجاورة، وفي قدرة هذه الدول على ضبط السنة العراقيين. فحقاً لا يريد

جيران العراق السنة دولة سنية فقيرة بالنفط، وتعتمد على المعونات، ومجاورة لدولة شيعية غنية بالنفط وخاضعة للنفوذ الإيراني.

وقد دعا بوزن، وكلارك، وبيدن، وكيري، وكورب، وكاتوليس، ودويتش، وآخرون إلى دبلوماسية وتعاون إقليميَّين. وينتاب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى والأردن القلق جرّاء تهميش السنة العراقيين. ولدى هذه الدول في الأصل تحفظات على دعم العراق الذي يمثله الدستور المُقَرُّ في تشرين الأول/ أكتوبر 2005؛ ففي قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر، دعا قادة دول المجلس إلى «مصالحة وطنية شاملة تشكل صمام الأمان الرئيسي لوحدة العراق، واستقراره، وسيادته». وإذا لم يتحقق ذلك فستتزايد تحفظات تلك الدول. وهذه الدول قلقة أيضاً من النفوذ الإيراني في العراق، وبالأخص في الجنوب الشيعي الغني بالنفط. وتباحث القادة في اجتماع القمة لإيجاد طرائق لكبح النفوذ الإيراني في العراق.[26] ومع أن هؤلاء القادة لا يريدون من سنة العراق إثارة صراع ينتقل إلى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية، فإنهم ربما لا يكونون على استعداد لتحمل حالة يهيمن فيها الشيعة على السنة، أو ربما يقدمون على مهاجمتهم، وبخاصة إذا ساد شعور بتورط إيران في ذلك. وفي مثل هذه الظروف، ربما لا يكون بمقدورهم ضبط السنة العراقيين.

أما ما يتعلق بالاتصالات الدبلوماسية مع إيران، التي يدعو إليها الكثيرون، فقد تم تفويض خليل زاد بالتحدث إلى الإيرانيين، لكنه صرح في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2005 أنه لما يقم بذلك بعدُ. حقاً، يستحق الأمر المحاولة. لكن هناك الكثير من المسائل المثيرة للجدل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولاسيما برنامجها النووي، وموقفها من إسرائيل، وطموحاتها في منطقة الخليج. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن ثمة قدراً كبيراً من التوتر الذي يسود الأوساط الإيرانية الحاكمة، بين علماء الدين والرئيس الجديد. فعلماء الدين هم أصحاب السلطة الفعلية، لكن يبدو أن الرئيس محمود أحمدي نجاد يتحداهم؛ ولذلك، فالمحادثات الأمريكية ـ الإيرانية إما أنها ستكون غير ممكنة، وإما قليلة

المردود. وربما يكون الترقب والانتظار ضروريين لمعرفة إمكان أن يكون الإيرانيون أيضاً يريدون التأكد من أن الصراع لن ينتشر إلى الدول المجاورة، بما فيها بلدهم.

خاتمة

يصعب علينا التسليم بتنبؤات باري بوزن المتشائمة حيال النتائج الهزيلة لهذه الحرب الأمريكية، لكنه قد يكون الشخص الواقعي بين أقرانه. ويمكننا تفهّم السعي إلى حث الإدارة الأمريكية كي تحقق بعض ما تعد به، لكن المثالية ربما لا تكون سوى تفكير مفعم بالآمال التي يرغب المرء في تحقيقها. والسؤال الرئيسي الآن هو: ما الذي ستفعله الإدارة إذا لم تتحقق رؤاها؟ وكما سبق لي أن ناقشت في مقالي المنشور في صحيفة **بالتيمور صن** *Baltimore Sun*،[27] إذا لم يتمكن القادة العراقيون من التوصل إلى تسوية، أو لم يرغبوا في ذلك، وإذا تفاقمت الحرب الأهلية، فلا ينبغي للقوات الأمريكية أن تلقى حتفها وسط هذه المعمعة، ويجب أن يتم سحبها. وهذا الانسحاب سيجعل القوات الأمريكية في المنطقة أكثر أهمية لردع أي عدوان أو ضغط على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛ ولاسيما بسبب موقف إيران في العراق. لكن هذا يحصل في وقت قد تتساءل فيه المملكة العربية السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن الحكمة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

الهوامش

1. انظر:

Thomas Friedman, "Let's Talk About Iraq," *The New York Times*, June 15, 2005.

2. انظر:

Kenneth Pollack, "Five Ways to Win Back Iraq," *The New York Times*, July 1, 2005.

3. انظر:

Helena Cobban, "Next Step in Helping Iraqis: Set a Withdrawal Date," *The Christian Science Monitor*, July 21, 2005.

4. Nir Rosen, "If America Left Iraq," *The Atlantic*, December 2005.

5. اقترح ليفن حينذاك أن ترسل الولايات المتحدة رسالة إلى العراقيين مفادها أنها ستحدد جدولاً زمنياً للانسحاب إذا لم تنجز الحكومة العراقية صوغ مسودة الدستور في الموعد الذي حددته، في آب/ أغسطس 2005. وجادل بأن هذا قد يكون ضرورياً لحث الشيعة والأكراد والسنة على التوصل إلى نوع من التسوية السياسية التي قال: إنها يجب أن تُتِمَّ أيَّ جهد عسكري لازم لإلحاق الهزيمة بالتمرد. وكان فينجولد قد حدد في منتصف آب/ أغسطس شهرَ كانون الأول/ ديسمبر 2006 موعداً نهائياً لوجود عسكري بارز للولايات المتحدة في العراق.

6. انظر:

John Deutch, "Time to Pull Out, and Not Just from Iraq," *The New York Times*, July 15, 2005.

أقر دويتش أن هذه الاستراتيجية لن تضمن النجاح، لكنه جادل بأنها يمكن أن تكون الخطوة الأولى نحو ضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، على المدى الطويل.

7. في الوقت نفسه، كان أندرو كريبينيفيتش الابن Andrew F. Krepinevich, Jr. يجادل في عدد أيلول/ سبتمبر-تشرين الأول/ أكتوبر من مجلة **فورين أفيرز** *Foreign Affairs* بأن على القوات العسكرية الأمريكية التركيز على توفير الأمن وإعادة الإعمار في الشمال والجنوب، وفي التجمعات السكانية؛ مثل: بغداد والموصل، وأخيراً في المحافظات السنية، وأن يتم تسليم هذه المناطق إلى القوات العراقية على مراحل. وجادل بأن هذه المناطق الآمنة يمكن أن تنتشر "كالنار في الهشيم"، وأن تساعد على كسب ود العراقيين وتفكيرهم. وهذا الاقتراح يشبه جداً توصية كينيث بولاك، بيد أن كريبينيفيتش لم يدعُ إلى زيادة عدد القوات الأمريكية، ولا إلى تحديد جدول زمني، بل كتب أنه بإمكان الولايات المتحدة البدء بهذه العملية حتى وإن تم تخفيض القوات الأمريكية من 140,000 إلى 120,000؛ لأنها في النهاية ليست بحاجة إلا إلى 20,000. وبعد أشهر، حين خاطب الرئيس جورج

بوش الأمة حول استراتيجيته، تضمن خطابه عناصر من هذه الأفكار التي أسمتها الإدارة الأمريكية «التمشيط، والسيطرة، والبناء».

8. انظر:

Lawrence Korb and Brian Katulis, "Strategic Redeployment," Center for American Progress, Washington, D.C. September 29, 2005 (www.americanprogress.org).

9. *The Washington Post*, October 27, 2005.

10. *The New York Times*, November 17, 2005.

11. Ibid. November 18, 2005.

12. جادل جون مويلر John Mueller في عدد تشرين الثاني/ نوفمبر-كانون الأول/ ديسمبر 2005 من مجلة فورين أفيرز بأن تأييد الشعب سيواصل تراجعه مع تزايد عدد الإصابات. لكن بيتر فيفر (من مجلس الأمن القومي) وكريستوفر جيلبي وجاسون ريفلر جادلوا بأن الرأي العام سيصمد، أو سيصبح إيجابياً أكثر، إذا استطاعت الإدارة إقناع الشعب بأن نجاح المهمة آت. انظر:

Feaver, Gelphi and Reifler, "Success Matters: Casualty Sensitivity and the War in Iraq," *International Security* vol. 30, no. 3 (Winter 2005/06).

13. انظر:

The National Strategy for Victory in Iraq: (http://www.whitehouse.gov/infocus/iraq/iraq_national_strategy_20051130.pdf).

14. ذكر التقرير والخطابات أن أكثر من 120 كتيبة من الجيش والشرطة العراقية- كل واحدة منها تضم ما بين 350 و800 عنصر – تقاتل المتمردين، وأن أربعين كتيبة منها قادرة على القيام بالدور الرئيسي بدعم أمريكي، أما الثمانون الأخرى فقادرة على القتال جنباً إلى جنب مع القوات الأمريكية.

15. أقر الرئيس بوش أن الإدارة أخطأت التقدير حين طردت المتمردين خارج المدن، من دون أن تحكم سيطرتها على هذه المدن؛ وهذا أتاح للعدو استعادة السيطرة وإعاقة عملية إعادة الإعمار. وأضاف أن الولايات المتحدة ركزت بشكل خاطئ على مشروعات إعادة الإعمار الضخمة التي لا تلبي الاحتياجات الآنية للسكان؛ لذلك فهي تركز الآن على المشروعات المحلية: كالمدارس والمستشفيات وأقسام الشرطة، ومحطات المياه النظيفة والري، والطرقات، والجسور، وقروض المشروعات الصغيرة. واستطرد قائلاً: إن «الفساد يعد مشكلة على المستويين الوطني والمحلي»، لكن الولايات المتحدة سوف «تطالب بالشفافية والمسؤولية فيما يتعلق بالأموال التي يتم استثمارها في إعادة الإعمار».

16. أشار التقرير إلى أن الفوضى العشائرية والطائفية ستكون إحدى نتائج الإخفاق الأمريكي في العراق، بينما قال بوش: «أعرف أن بعض الناس يتخوفون من احتمال أن يتبدد شمل العراق وأن يعاني حرباً أهلية»، [لكن]... لا أعتقد أن لهذه المخاوف ما يسوغها».

17. لكن الحكيم، وهو يخاطب الأكراد، قال: «كنا وإياكم ضحايا التهميش، والعدوان، والمقابر الجماعية، ومن غير المنطقي أن نطبق الممارسات نفسها التي حاربناها وعارضناها في الماضي».

18. خفضت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في أنحاء محافظة ديالى، في المثلث السني، وهي المحافظة التي يقطنها 1.8 مليون نسمة: منهم نحو 45٪ من السنة، و35٪ من الشيعة، و20٪ من الأكراد؛ لكن المحافظة سادها قدر كبير من العنف قبل الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر وبعدها. فهجمات المتمردين ضد موظفي المحافظة، وقوى الأمن الداخلي، والشرطة والمدنيين المحليين، كانت ذات طبيعة تلفت النظر، وخصوصاً حول العاصمة بغداد، ولاسيما في بعقوبة التي تبعد 35 ميلاً شمال شرقي بغداد. وفي هذه المدينة، تقدم السنة بطلبات احتجاج على عمليات تزوير زعموا أنها حدثت في الانتخابات على نطاق واسع.

19. للحصول على وصف آخر للحالة المضطربة لقوات الأمن العراقية، انظر:

James Fallows, "Why Iraq Has No Army," *The Atlantic*, December 2005.

20. بالنسبة إلى المدينتين اللتين أتى بوش على ذكرهما، فقد اعترف أن الأمن في النجف تحسّن، لكن عمليات الخطف، والميليشيات والعصابات المسلحة، مازالت تشكل وبالاً على المدينة. ومازال الكثير من السكان في المدينة من دون خدمات رئيسية. فبينما يقوم بعض المستثمرين العراقيين بالتخطيط والبناء، ينتاب الحذر كثيرين غيرهم. وتصل نسبة البطالة في الموصل إلى 45٪، ويوفر التمرد وجرائم العنف مردوداً جيداً.

21. انظر أيضاً:

Robert A. Pape, *Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism*, Random House, 2005.

22. انظر:

Joseph Biden, "Time for an Iraq Timetable," *The Washington Post*, November 17, 2005.

ما قاله جوزيف بيدن ليس دعوة لتحديد جدول زمني أمريكي، كما أنه لم يدعُ بالفعل إلى انسحاب، بل قال إنه توقع إعادة انتشار 50,000 جندي من العراق مع نهاية عام 2006، وبأن يتم إعادة نشر النسبة الكبرى من 100,000 جندي باقين مع عام 2007، وهو الأمر الذي قال الكثير من كبار القادة: إنه سيحصل إذا سمحت الظروف بذلك. وتوقع أيضاً بقاء من 20,000 إلى 40,000 جندي في البلاد أو بالقرب منها؛ ليواصلوا تدريب القوات العراقية و«منع المجاهدين من تأسيس قاعدة دائمة لهم في العراق».

23. انظر:

Wesley Clark, "The Next Iraq Offensive," *The New York Times*, December 6, 2005.

24. انظر أيضاً:

Zbigniew Brzezinski, "The Real Choice in Iraq," *The Washington Post*, January 8, 2006.

وفي كانون الأول/ ديسمبر، جمع موقع MoveOn.org الإلكتروني 400,000 عريضة موقعة تدعو الكونجرس إلى المطالبة بوضع استراتيجية للخروج تؤدي إلى سحب القوات الأمريكية مع نهاية عام 2006.

25. انظر:

Barry R. Posen, "Exit Strategy: How to Disengage from Iraq in 18 Months," *Boston Review*, January/February, 2006.

26. *The New York Times*, December 19, 2005.

27. Thomas R. Mattair, "When to Withdraw?" *The Baltimore Sun*, October 27, 2005.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

1. نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية — أفنر كوهين
2. السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها — ستيفن لمباكيس
3. النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991- 1994) — جوليان ثوني
4. حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء — ستيفن داجت، جاري جي. باجليانو
5. رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي — فرانسيس فوكوياما
6. القدرات العسكرية الإيرانية — أنتوني كوردزمان
7. برامج الخصخصة في العالم العربي — هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8. الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل — هيو روبرتس
9. المشاكل القومية والعرقية في باكستان — أبها دكسيت
10. المناخ الأمني في شرق آسيا — سنجانا جوشي
11. الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية — وي وي زانج
12. السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية — توماس ويلبورن
13. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية — إعداد: إيرل تيلفورد
14. العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟ — جراهام فولر
15. السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة — دانيال وارنر
16. التنمية الصناعية المستديمة — ديفيد والاس
17. التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها — فيرنر فاينفلد ويوزيف يانِنج وسفن بيرنيد
18. جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز — فيكن تشيتريان
19. العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية» — إدوارد فوستر وبيتر شميت

20. اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين — تحرير: جوليا ديفلين
21. القيم الإسلامية والقيم الغربية — علي الأمين المزروعي
22. الشراكة الأوربية - المتوسطية: إطار برشلونة — آر. كيه. رامازاني
23. رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2) — إعداد: إيرل تيلفورد
24. النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية — كيه. إس. بلاكريشنان، جوليوس سيزار بارينياس، جاسجيت سنج، فيلوثفار كاناجا راجان
25. سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة — فيليب جوردون
26. سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة — كولن جراي
27. الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية — مالك مفتي
28. العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط — يزيد صايغ
29. العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية — م. هاكان يافوز
30. الثورة في الشؤون الاستراتيجية — لورنس فريدمان
31. الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع — هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32. التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997 — تأليف: سعيد برزين، ترجمة: علاء الرضائي
33. اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة — ألوين روير
34. السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة — تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

مـركز الإمـارات للدراسات والبحـوث الاستراتـيجية
ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولـة الإمارات العربيـة المتحدة
هـاتـف: 4044541 -2- 971 - فـاكس: 4044542 -2- 971
E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211
ISBN 9948-00-868-5

